بأن التضامن العربي كان دائما هو الهدف الذي تسعى الجماهير العربية لتطبيقه من مواقع النضال ضد الامبريالية . وقالت : « ولما كانت القضية الفلسطينية هي المحور الرئيسي الذي تدور حوله القضايا الاخرى المتفرعة عنها ، كاحتلال اراضي سيناء والجولان ، ولما كانت خطة كيسنجر ترمي الى تجزئة القضية الواحدة واظهارها على شكل خلاف مصري اسرائيلي ، وآخر سوري اسرائيلي ، وثالث فلسطيني اسرائيلي ، ولما كان مؤتمر القمة العربي قد حذر من التورط في الوقوع في مثل هذا التفسير وأصر على وحدة القضية ، ولما كانت مصر وكما هو واضح قد سارت أشواطا ليست بالقصيرة مع المخطط الكيسنجري الذي يرفضه كل العرب وعلى رأسهم الفلسطينيين ، لهذا رأت منظمة التحرير ان تقول كلمتها فاصدرت بيانها الواضح الملتزم بقرارات القمة وارادة الجماهير الفلسطينية ، واجماع الامة العربية ، وأعلنت سوريا موقفها الملتزم ايضا ، والذي قررت فيه ان الفلسطينيين وحدهم هم اصحاب الكلمة ». وختمت الصحيفة تعليقها بالقول : « نعم ، لقد كان من الواجب الالتزام الكامل والاصيل بمقررات الرباط. ونعود لنذكر مصر بحرصنا الدائم على ضرورة التضامن العربي ووحدة المواجهة النابعة من وحدة القضية ، ونأمل ان يعلن المسؤولون المصريون موقفهم بوضوح والتزام تام بالقضية ... » (الفجر ١٩٧٥/٣/١) .

اعتقالات ، اضرابات ، ابعادات :

مع ازدياد النهوض الوطني الفلسطيني في الارض المحتلة ، وتعدد اشكاله النضالية ، ازدادت حدة القمع الاسرائيلي بمختلف أشكاله ايضا للجماهير الفلسطينية . وقد انعكس هذا الامر في الاخبار التي تناقلتها صحف الضفة الغربية يوميا ، وبشكل بارز ، لانباء الاعتقالات والمحاكمات في الاراضي المحتلة .

والى جانب ذلك كله ، واصلت سلطات الاحتلال تجديد احكامها الادارية لعدد من ابناء الضفة الغربية وقطاع غزة .وقد اثار هذا الامر حملة استنكار واسعة امتدت لتشمل قطاعات ديمقراطية من المجتمع الاسرائيلي،كما أدت الىاشتداد النضال الجماهيري واتساع نطاقه ، تحت شعارات اطلاق سراح الموقوفين ووقف الاجراءات التعسفية بحقهم. فقد بعثت الهيئات النسائية والمرأة العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بنداء الى كل من سكرتير هيئة الامم المتحدة كورت فالدهايم ، الامين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض ، ولجنة حقوق الانسان والصليب الاحمر الدولي في جنيف ، يطالبن فيه التدخل للوقوف الى جانب المعتقلين والافراج عنهم (الشعب ١٩٧٥/٢/٢٤) . وتوجه عدد من عائلات الموقوفين الى السفارات الاجنبية في القدس والى اعضاء الكنيست الاسرائيلي ، محتجين على استمرار توقيف ابنائهم الذين أعلنوا الاضراب عن الطعام وطلبوا تدخل الجميع بغية الافراج عنهم او تقديمهم للمحاكمة بعد ان ساءت صحتهم كثيرا (القدس ١٩٧٥/١/٢٨) . وكان السجناء في سجون نابلس والخليل ورام الله وبيت لحم والرملة ، قد بدأوا منذ صباح ١٩٧٥/٢/٢٤ اضرابا عن الطعام والعمل لمدة اسبوع ، احتجاجا على تمديد سلطات الاحتلال فترة الاعتقال الاداري لمدة ستة أشهر اخرى . وقالت صحيفة الفجر التي أوردت النبأ ، ان السجناء بعثوا بلوائح اعتراض لمدراء السجون لتسليمها للسلطات المختصة ، معبرين عن احتجاجهم الشديد لاستمرار اعتقالهم وسجنهم المؤبد بالتقسيط (الفجر ١٩٧٥/٢/٢٥).

وفي نطاق ذلك كله ، اعتصمت يوم ١٩٧٥/٢/٢٨ سبعون سيدة وفتاة يمثلن زوجات وامهات واخوات وبنات المعتقلين الاداريين في مقر الصليب الاحمر الدولي في القدس ، تضامنا مع المعتقلين الاداريين. ووجهت النساء المعتصمات برقيات احتجاج الى كل من وزير الشرطة ووزير الدفاع الاسرائيليين ، أعربن فيها عن تضامنهن مع المعتقلين وطالبن بالاستجابة الى مطالبهم والافراج عنهم . وسلمت النساء رسالة الى الصليب الاحمر الدولي تطالبنه بالتدخل للافراج عن ذويهن المعتقلين . وكان الى جانب النساء العربيات ، عدد من النساء الديمقراطيات الاسرائيليات برئاسة السيدة روث لوفيتش رئيسة اتحاد النساء الديمقراطيات الاسرائيليات ، وتضامن معهن النائب الشيوعي ابراهام لفنبراون. واثناء الاعتصام وصلت المحامية فليتسيا لانغر وابلغت المعتصمات نبأ ابعاد سلطات الاحتلال لخمسة من المعتقلين ، منهم ثلاثة من المعتقلين الاداريين (الفجر ١٩٧٥/٣/١) . وكانت